والاحتفاظ بالعضوية الكاملة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية؛ وهذا خلافاً لوعوده الانتخابية. وبدأ الحزب الشيوعي اليوناني يهاجم الحكومة علناً لتراجعها وعدم الوفاء بتعهدات الحزب الاشتراكي بإقامة سياسة خارجية مستقلة حقاً (**الهيرالد تريبيون**، ٢٧/٤/١٩٨٢).

الأزمة.. أرباح أيضاً

اعتدنا تصور الأزمة الاقتصادية على أنها كارثة على المجتمع كله، ونسينا أنها في الوقت نفسه جزء لا يتجزأ من آلية الحياة الرأسمالية التي تستمر في السير، ليس رغم الخراب بل بفضله.

ففي الولايات المتحدة، انخفض الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في الشهر السابق (آذار ــ مارس) بنسبة ٠,٨ ٪، وسجلت شركات كبرى عديدة هبوطاً في أرباحها بنحو ٢٥ ــ ٥٠ ٪ عن السنة الماضية. غير أن التضخم كاد أن يختفي (**الفيغارو**، ٢٠/٤/١٩٨٢). ورغم تدني المؤشرات الاقتصادية الأميركية، وعد ريغان البلاد بأنها سوف تشهد انتعاشاً، في النصف الثاني من هذه السنة؛ غير أن علماء الاقتصاد وكبار الموظفين في الادارة الأميركية يرون أن مفتاح الحل في تخفيض نسب الفائدة المصرفية؛ الأمر الذي ترفضه الحكومة. والموضوع الحقيقي هنا هو: الأزمة لصالح مَنْ ومنعها لصالح مَنْ؟ فقد سجلت مجلة **فورتشيون** الأميركية مؤخراً أن الأحوال كانت نافعة للبعض، اذ اتضح أن أكبر ٥٠٠ شركة في الولايات المتحدة حققت أرباحاً في عام ١٩٨١ تجاوزت في جملتها **٨٤ ألف مليون دولار**، أي بزيادة ٣,٧ ٪ عما بلغته في عام ١٩٨٠. وتستحوذ شركات النفط على المراكز السبعة ضمن أكبر عشر شركات أميركية، وتحتل شركة **أكسون** المركز الأول في قائمة المبيعات (١٠٨ آلاف مليون دولار)؛ ومن حيث الأرباح (٥٥٦٧ مليون دولار). وهناك حفنة صغيرة من أفراد «الصفوة» الذين يبتلعون الجانب الأكبر من هذه المليارات: وكمثال، تلقى **يان ماك غريغور** ما يقرب من ٩٠٠٠٠ دولار عن رئاسته لشركة الصلب البريطانية، و١٨٠٠٠٠ أخرى عن عضويته في مجلس إدارة شركة أماكس الأميركية. وكان الرئيس الأميركي السابق **جيرالد فورد** أيضاً، من الذين يقبضون راتباً ضخماً من الشركات التي «تستشيره» (**الفاينانشال تايمز**، ٢/٤/١٩٨٢). وبمناسبة المصالح الأميركية، تمكن معرفة لامبدئيتها من أن واشنطن، مثلاً، باعت ما يقرب من ١٤ مليون طن قمح للاتحاد السوفياتي هذه السنة، في حين أنها تضغط على أوروبا الغربية لكي تقاطع موسكو اقتصادياً.

وكذلك الأمر في انكلترا التي حققت السنة الماضية رقماً قياسياً في فائض الحسابات الخارجية (ثمانية مليارات من الجنيهات الاسترلينية)، يرجع سببه الأساسي الى الزيادة الهائلة لأرباح الاموال المستثمرة في خارجها. الا أن النزاع حول فوكلاند أثّر سلباً على صناعة الصوف البريطانية التي تستورد، من الأرجنتين، اليافاً للمنسوجات تقدر قيمتها بنحو عشرة ملايين سنوياً. ولعل هذا الأمر يفسر جزئياً القصور الذاتي الذي اتسم به رد الفعل الانكليزي في أول الأمر، ازاء استيلاء القوات الأرجنتينية على الجزر.

وفي فرنسا، ازدادت عجلة التضخم سرعة، وارتفعت الأسعار للمستهلكين، بما يزيد عن ١,١ ٪ في شهر واحد، كما هبطت عمليات الاستثمار في الأموال الثابتة وخاصة في القطاع الخاص (- ٢٣ ٪). غير أن الذي حدث هو أن الشركات التي أممت رؤوسها القابضة على يد الحكومة الاشتراكية الحالية، اكتسبت اندفاعاً جديداً غريباً وانطلقت تغزو الولايات المتحدة، فتشتري شركات أميركية كبرى، وتحصل على عقود ضخمة في الأسواق الأميركية. وزادت مبيعات السيارات الفرنسية بنسبة هائلة (٢٨ ٪) في شهر واحد (آذار ــ مارس ١٩٨٢).

والتنافس والنزاع والتقاتل على الأسواق يشكل المناخ الطبيعي لجني الأرباح. فقد خسرت بريطانيا جزءاً من الأسواق الأوروبية الغربية، وخاصة بالنسبة للسيارات. ويقاوم اتحاد الصناعات البرتغالية الانضمام الى السوق المشتركة، خوفاً من المنافسة غير العادلة التي سيواجهها. واتهمت المجموعة الأوروبية تركيا بإغراق السوق بالغزل القطني الرخيص، ففرضت رسماً جمركياً عقابياً عليه، وردت أنقرة بإجراءات مقابلة قد تصيب صادرات الصلب الأوروبي اليها (**الغارديان**، ٦/٤/١٩٨٢). وفي هذا الشهر، قامت الدنيا الرأسمالية على شراء ليبيا مصفاة نفط من بلجيكا، اذ تخشى المصانع الأوروبية من أن قيام الدول العربية بتكرير نفطها